والشرح وحكى الامام عن القايلين بهذا القول وجوها احدها انه لو صح
اعادته لصح اتصافه بامكان العود وهو محال لان الامكان
صفة وجودية فاستحال اتصاف العدم به والثاني انه
لو امكن عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء
لما مر ممكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ من
حيث انه معاد والثالث لو امكن عوده لامكن عوده مع
مثله والشرح لاستلزامه عدم الامتياز بين الاثنين وفيها
نظر لانا لا نسلم ان الامكان صفة وجودية وانه لو امكن
عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء وانما يلزم
ذلك ان لو امكن اعادة كل معدوم وهو ممنوع ولا نسلم انه لو امكن
عود كل واحد منهما وحده لامكن عودهما معا سلمناه لكن
لماذا يلزم ان يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم
ذلك ان لو لم يكن ذلك الوقت معادا واما الثالث
فلانا نمنع صدق الشرطية المذكورة وانما تصدق لو امكن وجود
مثله وهو ممنوع والجواب الصحيح انه لو امتنع فذلك الامتناع على امكان العود ٢

ان

٦

ان كان لما هو هو وجب ان لا يوجد اصلا وان كان
لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن العود وهو المطلوب وجواز
ان المفروض امتناع وجوده الثاني ولا يلزم من
كون هذا الامتناع لما هو هو ان لا يوجد اصلا بل اللازم
منه ان لا يوجد بالوجود الثاني لا بالوجود المطلق الاول
وربما اوضح المنكرون المدعى بالضرورة والمعدوم
تعدد وامتياز لان عدم العلة والشرط لو جب عدم
المعلول والمشروط او لا ينعكس وعدم غيرهما لا يوجب ذلك
وعدم الضد عن المحل يصحح حصول ضده الآخر فيه وعدم
غيره لا يصحح ذلك قال الشارح العدم المطلق لا يعلم ولا
يخبر عنه بل الى المضاف اي الملكات وفيه نظر لان هذا الحكم
يعلم ٢ اخبار عن العدم المطلق ولان الشيء ما لم يعلم لم يعلم اضافته
الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم
بالعدم المطلق بل الصحيح ان لكل واحد من العدم المطلق الذي
هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون

Copyright © King Saud University